أبو العينين: انضباط السوق قضية أمن قومى

الوصايا العشر للمستثمرين والمستوردين

محمد أبو العينين

مصطفى زكى

اسماعيل عثمان

وضع المستثمرون والمستوردون مجموعة من المطالب التى يرونها ضرورية لنجاح تحرير سعر الصرف وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

طالبوا بأن يكون التعامل بالدولار من خلال القنوات الشرعية فقط، وأن يتدخل البنك المركزى فى السوق لاحداث التوازن كلما تطلب الأمر ذلك، وأن تطلب مصر مساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين لها فى زيادة مواردها من النقد الأجنبى، بحكم أن الصندوق والبنك سبق أن أوصيا بتحرير سعر الصرف وعرضا المساعدة فى تطبيقه.

■ يقول د.محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان أن السوق السوداء هى أحد مظاهر يمكن التقييم بها كما أنه لا توجد أداة تستطيع بها أن تعود الناس إلى السلوك الصحيح.

ويطالب رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان بما يلى:

1- لابد من وقف تخزين العملة الصعبة وتأكيد الثقة فى فائدة القرار وأهمية التعامل مع القنوات الشرعية.

2- أن تدخل حصيلة النقد الأجنبى من الايرادات مختلفة سواء من الصادرات أو السياحة إلى البنوك وتضمن البنوك فى الوقت نفسه توفير العملات لتلبية الطلبات لمودعى العملة الأجنبية فورا.

3- الالتزام بتنفيذ ميثاق الشرف المعلن بين الاتحادات والجمعيات ورجال الأعمال والبنوك.

4- خفض الانفاق على الواردات والذى يعتبر عاملا مؤثرا على الميزان التجارى وعلى آليات السوق مع تحجيم استيراد السلع الاستفزازية.

■ ويقول د.نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب إنه من الضرورى توفير الوقت الكافى قبل تقييم التجربة لأننا مازلنا نمر بمرحلة الحدود العليا للتجربة والتى ستنخفض بعدها ليصبح التعامل مع آليات السوق يحقق السعر العادل للصرف.

ومن المنتظر فى المرحلة المقبلة أن يعمل الجهاز المصرفى على تحريك سعر الفائدة على الودائع الدولارية لجذب الايداعات الدولارية.

كما ينتظر أيضا من البنك المركزى أن يلعب دوره كعنصر توازن بالدخول بائعا ومشتريا للعملات الأجنبية فى الحدود التى يراها مناسبة لتحقيق سياساته.

ويضيف أن الوصول لمحطة التحديد الكامل للجنيه يكون قريبا بما يسمح للصناعة بتنظيم عمليات الاستيراد على مدار العام بسعر التعامل ووقت التعاقد لابد من دفع رسوم حجز مقدارها 1٪ وهو ما يسمى بنظام Hedging لتوفير الحماية من تقلبات أسعار العملة وهو أمر يرتبط باستقرار التعاملات التجارة والصناعية وتثبيت أسعار المنتجات بصورة تحميها من الأزمات المفاجئة.

التعامل بالدولار من خلال القنوات الشرعية

تدخل البنك المركزى كبائع ومشتر فى السوق

طلب مساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين

قضية أمن قومى

■ محمد أبو العينين رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب ورئيس شعبة المستثمرين يرى أن القضية أصبحت قضية أمن قومى ويجب التصدى لها من جميع الجهات والضرب بيد من حديد على المضاربين وأصحاب النفوس الضعيفة حتى يتم توفير الدولار اللازم لفتح الاعتمادات المستندية للمصانع والمصالح القومية وشراء المستلزمات الضرورية.

ويوضح أن القرار ليس به عيب على الاطلاق ولكن كان يجب أن تصاحبه قرارات أخرى مثل تثبيت سعر الدولار الجمركى تخفيفاً على المستوردين والمستهلكين معاً.

ويطالب بضرورة تضييق الفجوة بين العرض والطلب وهى فجوة غير حقيقية أوجدها المضاربون فأصبح لدينا عرض مفتعل وطلب مفتعل.

■ المهندس إسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولون العرب سابقاً ورئيس الغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة يطالب برفع سعر فائدة العملة المحلية وتخفيض نظام الجمارك وضريبة المبيعات وتشجيع المصادر الدولارية على الإيداع بالقنوات الشرعية.

وان تكون قيادة الاقتصاد فى أيدى رجال اكفاء وتشجيع الموارد الأجنبية من سياحة وتصدير وتحويلات.

يقول انه موجود الآن على رأس وفد فى انجلترا من اتحاد المقاولين للتشييد والبناء مكون من 140 شركة من اجل فتح مجالات للتعاون وتصدير صناعة المقاولات والبناء والاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية فى الصناعة المصرية.

■ ويؤكد شريف الجبلى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات على عدة مطالب: أولاً: أن تكون البنوك «خلال 3-4 أشهر» مشترية حتى لا تكون هناك فجوة فى السعر.. ثانياً: سد الفجوة بين الواردات والصادرات.. ثالثاً: تثبيت السعر الجمركى للدولار كل شهر وليس العمل بالسعر اليومى للصرف.. رابعاً: تدخل البنك المركزى بضخ دولارات كافية من الاحتياطى.. خامساً: وضع استراتيجية سليمة للاقتصاد.

■ ومن جانبه يقول مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين بالغرف التجارية ان ارتفاع الأسعار الواضح الآن بالأسواق ليس بسبب ارتفاع سعر الدولار انما نتيجة لممارسات استفزازية من التجار المستغلين ففى هذه الأيام زجاجة الزيت توجد بثلاثة أسعار مختلفة بعد ثلاثة أيام فقط من رفع سعر الدولار كما ان المياه المعدنية ارتفع سعرها أيضاً بعد ارتفاع سعر الدولار والتاجر يقول إن الدولار رفع سعر الكرتون والورق المستورد.

ويؤكد ان التجار لا يخطئون احياناً لأن الصناعة المصرية تعتمد على المكون الأجنبى بنسب تتراوح من 55 إلى 60٪ لذلك فإن السلع سوف ترتفع أسعارها لدخول المنتج الأجنبى فيها.

ست وصايا

ويرى مصطفى زكى ان ظاهرة السوق السوداء سببها ان بنوكنا تعانى من زيادة الطلب عن المعروض مع وجود مراكز مكشوفة لعدد من البنوك فالحصيلة المجمعة للبنوك لا تكفى إلا لسد هذه المراكز المكشوفة بالإضافة إلى المضاربات بين البنوك وبعضها فهناك بنك يبيع بسعر أعلى من بنك آخر بحوالى عشرة قروش لكل دولار.. ويطالب مصطفى زكى بضرورة رفع سعر الفائدة على العملة المحلية حتى يصبح سعر الصرف محرراً تحريراً كاملاً.. واكبر مثال لذلك عندما رأى البنك الاحتياطى الأمريكى ارتفاع معدل التضخم إلى 3٪ بدأ برفع سعر الفائدة مما شجع على زيادة الاستثمارات.

وعن روشتة العلاج اللازمة لحل مشكلات تحرير سعر الصرف يقول مصطفى زكى: أولاً: نحذر من عمليات الاستيراد عن طريق مستندات التحصيل إلا إذا كانت للمكون الأجنبى فى الصناعة المحلية وقطع الغيار.. ثانياً: مطالبة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بمساعدة مصر حتى يتوازن المعروض من الدولارات مع الطلب خاصة أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى سبق ان قدما توصية بتحرير سعر الصرف وعرضا المساعدة.. ثالثاً: طلب المساعدة أيضاً من أمريكا كما فعلت مع المكسيك حيث قامت أمريكا بضخ 56 مليار دولار من أجل إخراجها من أزمتها.. رابعاً: تحريك سعر الفائدة على الودائع المحلية لأعلى.. خامساً: سرعة إصدار قوانين الضرائب والمستهلكين المحليين والجمارك ودعم المنافسة ومنع الاحتكار وقانون البنوك.. سادساً: زيادة الموارد من العملة الأجنبية من خلال المصدرين والشركات والجمعيات ورجال الأعمال ويكون مصبها بالبنوك والمصارف.